

الزايد على اقل من الحيز فيلكره قاله في شرح المنهجي وتعبه عمدا
 فقال انه غير ظاهر اذا لم يند ا لا تعصى ما فعلته من الواجبات
 في الزايد فيلكره وفيه نظر وذلك ان التشبيه لا يترجم منه
 الصوم وانما تشبيهه بذلك من حيثية تحريم الوطئ لا غير
تبيين وهو في ذلك كقراءة ام لا امر صريح في كلام المتقدمين
 ثم صرح بعدها العلامة مرعي من المتأخرين وهو الظاهر وان
 صرح بخلافه المحقق عثمان **فروع** عوض وظاهره ان سبيلته
 بلا عوض او بسببه غيرهما لم يعبر ولعل اعتبار العوض لانها قد يظهر
 خلاف ما يظن فهذا العوض يدل على رادها حقيقة كما
 بحثه في الاقتناع وبحث خلافها المرعي في عدم اعتبارها
قوله لم تقض اي الصلاة زمن النفاذ وكذا حيز كل لو كان
 المتعددا من غيرهما لان وجود الدم ليس مصحبة من
 جهتها ولا يمكن تقطعه بخلاف سفل الحصة فانه يمكن قطعه
 بالتوبة **كتاب الصلاة قوله**
 مستترة من الصلوةين بالتحريك تبيينه صلى
 كسرب دو اوي ولو غير محرم ويقضي اي الصلاة وكذا
 الصوم وسائر الواجبات كما بحثه في شرح الاقتناع متصلا
 به اي بكرب المحرم بمعنى انه لا يجب الحاشارة الى انه
 لا يفهم من عدم الوجوب عدم المنقار فاذا صلى الخ
 ولا تصح تلك ظاهرا للفقدان شرطها وهو الاسلام فيومر
 بالاعادة الا ان علم انه كان قد اسلم واغتسل وصلى بنية
 صحيحة فصححة وكذا الواذن اي وكذا يحكم باسلام
 الكافر اذا ذن لا تيانه بالشهادتين قال في مشيئة انتهى
 ينبغي ان يفهم ذلك بغیر تقصير من يعتقد رسالة محمد صلى
 الله عليه وآله الى العرب خاصة اما من يعتقد ذلك
 فانما

فانما يحكم باسلامه باذان اذا اقر برسالة الله الى الخلق كافة
 كما يعلم مما ذكره في الردة ويبيد اليوم الا وهو يوم الاسلام
 اي لان تيممه كان لنا فلة فلا يستباح به فريضة لما تقدم
 بخلاف الموضوع فانه رافع للمحدث بخلاف الاسلام لانه اصل
 الدين فلا يصح نقلها بل اذا وجد في موضع وجه الوجوب
 ولما لم يمتد التأخير في الوقت مع العزم عليه اي
 ولما لم يمتد الصلاة تاخير فعلها في وقت الجواز مع العزم
 على فعلها فان لم يعزم على فعلها فيه اثم ولم يظن مانعا
 اي كون وقتا وحدها فيتمين اول الوقت وتسقط
 بوعته ولم ياشم اي من انه ان يؤخر الصلاة الى اخر وقتها
 من تقدم اذ مات تسقط عنه بوعته لانها لا تدخلها النيابة
 ولم ياشم لانه لم يقصر او كسلاي تشاغلا من غير
 استحتمار فان كان استحتمار فهو التهاون لاحتمال
 انه تركها لغرض اي كرض ونحوه يمتد سقوطها لثلاثة
 الغلام بمعنى عن كرض وكذا ترك ركع او شرط اي
 يعتقد وجوبه ذكره ابن عقيل وقال الموفق ولا يمتد تخلف
 فيه وهو قتل ما في الردة باب الاذان **قوله**
 وهما فرض كفاية اي بالاذان والاقامة فرض كفاية
 وانما لم يقل فرضا كفاية للمتطابق لانه صدر اولاهما
 كالشي الواحد **تبيين** مهم يقصد من قبل الشيخ
 من غير نظر بالذات الى فاعله فدخل في ذلك الحرف والصن
 وخرج بقولنا من غير نظر الى فرض عين وهو واجب على
 الجميع ويسقط الطلب والاثم بفعل من يمكن ويجب عيناً على
 من ظن ان غيره لا يقوم به وان فعله الجميع معا كان فرضا
 في حقهم لاعلى الرجل الواحد اي ليس الاذان والاقامة